

تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان

Promoting FDI in Oman

عمر ملوكي¹ ، خير الدين وصيف فائزة^{2*} ، لالة فاطمة رقاني³

¹ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)،

² جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)،

³ المركز الجامعي تلمسان (البلد)،

ملخص: تعمل سلطنة عُمان كغيرها من دول العالم على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وسيلة هامة من أجل تحقيق متطلبات التنمية، هذه الأخيرة التي تعتمد على عدة أبعاد وجوانب، منها الاجتماعي والإقتصادي والبيئي، وقد عمدت سلطنة عُمان على توفير البيئة المناسبة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر والعمل على توفير محفزات لجلبه، وباعتبار أن سلطنة عُمان دولة مصدرة للنفط والغاز فقد كان للإستثمارات الأجنبية نصيب كبير في هذا القطاع، وقد كان ارتفاع نسب التشغيل في سلطنة عُمان من الآثار الإيجابية للإستثمارات الأجنبية المباشرة الساعية لتحقيق التنمية في عدة مجالات .

الكلمات المفتاح : سلطنة عُمان ؛ الإستثمار الأجنبي المباشر ؛ التنمية

تصنيف JEL : F31 ؛ O10

Abstract: The Sultanate of Oman works like other countries in the world to attract foreign direct investment as an important means to achieve the requirements of development, which depends on several dimensions and aspects, including social, economic and environmental. As the Sultanate of Oman is an oil and gas exporter, foreign investments have a large share in this sector, and the high employment rates in Oman have been positive effects of FDI seeking development in several areas.

Keywords: Oman ; Foreign Direct Investment ; Development

Jel Classification Codes : F31 ; O10

I- تمهيد :

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع الاقتصادية المهمة ، حيث تتسابق الدول النامية، خاصةً، لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. فلا استثمار الأجنبي المباشر هو انتقال لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر، إذ يعتبر من أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي وزيادة الموارد المالية في البلد.

يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في أمور عديدة، من توسيع القاعدة الاستثمارية في البلد، وكذلك في حل مشكلة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، وإدخال التقانة والتكنولوجيا المتقدمة للدولة، والتعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق، مما يكسب العمالة الوطنية مهارة أعلى وخبرة أكبر.

تُدرِك الدول عامّة بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، لذلك تسعى دائماً لجذبه إليها من خلال تهيئة مناخ أعمال مناسب يحفز على الاستثمار الأجنبي، من خلال تقديم تسهيلات وحوافز للمستثمر الأجنبي.

I.1- أهمية الدراسة:

تناول هذه الدراسة كيفية الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عُمان وانعكاساتها على عدة قطاعات اقتصادية. كما أن الدراسة الحالية تتميز بمحدثة الفترة الزمنية المستخدمة من (عام 2003 الى عام 2019).

I.2- مشكلة الدراسة:

أدركت سلطنة عُمان كغيرها من البلدان النامية أن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية يتحقق من خلال الحاجة الى رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة لانجاز هاته المشاريع التي تتطلب خطط تنمية، إلا ان عجز الإمكانات الذاتية للبلد، فرض اللجوء الى رؤوس الاموال الأجنبية لتحقيق برامج التنمية، حيث يعاني من ضعف القدرات التكنولوجية التي تمتلكها الدول المتقدمة، فكل الدول النامية لها مصلحة قوية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ،فهى محفزة ومحركة للتنمية.

وبناءً على ذلك يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ماهو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية في سلطنة عُمان ؟

I.3- أهداف الدراسة:

تهدف هاته الدراسة للتعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه وأهميته للدول النامية ،كما تهدف إلى الإشارة للمعوقات والمشاكل التي تحد من دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سلطنة عُمان وكيفية مواجهتها من خلال سياسات وحوافز لجذب هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية.

I.4- فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية البحث من ان الاستثمار الاجنبي المباشر الموجه نحو القطاعات الاقتصادية المهمة يؤدي الى تطور تلك القطاعات و زيادة الموارد المالية وتعزيز اليرادات العامة للدولة، مما ينعكس ايجابا على عملية التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان .

I.5- منهجية الدراسة:

تَعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي في وصف الظاهرة من خلال شرح المفاهيم والأشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي، لتحديد دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مختلف القطاعات الاقتصادية في سلطنة عُمان

II - مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر Investment foreign Direct :

II.1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي، عن " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"¹.

كما تعرفه المنظمة العالمية للتجارة (OMC) على أنه: " الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الام) بامتلاك موجودات في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة تلك الموجودات"².

وعرفه صندوق النقد الدولي بأنه: "نوع من انواع الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان(عون اقتصادي) مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة، اضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة، ويعتبر مباشرا إذا كان مشاركة المستثمر الأجنبي أكبر أو تساوي 10 %"³.

II.2- أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر :

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا متعددة حسب طبيعة الملكية للأصول الإنتاجية في الدول المضيفة، ومنها الاستثمار المشترك، والاستثمار المملوك بالكامل، بالإضافة إلى الاستثمار في مجموعات أو عمليات التجميع، وكذلك المناطق الحرة. وسيتم التطرق إلى هذه الأشكال بشكل مفصل.

II.1.2- الاستثمار المشترك :

يرى كولد Kolde أن الاستثمار المشترك هو "أحد مشروعات الاعمال الذي يمتلكه او يشارك فيه طرفان(أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الغدارة الخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية... الخ"⁴.

II.2.2- الاستثمار المملوك بالكامل :

وهي أكثر الأنواع تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية أو خدمية مملوكة لها بالكامل، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبياً مقارنة بالاستثمار المشترك، وتستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وتقاناتها وخطوطها الإنتاجية واستخدام العمالة الموجودة فيها -إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف بذلك- أو عن طريق قيام الشركة⁵.

II.3.2- المناطق الحرة :

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ويكون الاستثمار الاجنبي هنا بعيداً عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.

II.4.2- مشروعات أو عمليات التجميع :

وهي تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الاجنبي والبلد المضيف يتم بموجبها قيام الطرف الاول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين، مثلاً سيارة لتجميعها بشكل منتج نهائي⁶.

وهناك تصنيفات أخرى للاستثمار الاجنبي المباشر وفق المحددات الآتية⁷:

- البحث عن المصادر: يهدف هذا النوع من الاستثمار الى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية (النفط، الغاز والمنتجات الزراعية) فضلاً عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدرية.
- البحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمجاورة أو الإقليمية) .
- البحث عن الكفاءة: يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالأسواق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.
- البحث عن أصول استراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شركة لخدمة أهدافها الاستراتيجية.

II.3- أهمية ومنافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

- تتعدد أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة لاقتصاديات الدول المضيفة نذكر منها ما يلي⁸:
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لإمداد الدول بما تحتاج إليه من موارد مالية لتلبية رغباتها في تنفيذ مخططاتها التنموية، وأداة فاعلة في جعل الدول المضيفة أكثر تطلعا لأهدافها الاستراتيجية.
 - ✓ إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد حلاً للعديد من الظواهر السلبية خاصة هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال والبطالة، وذلك عن طريق تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل اساساً في ارتفاع أجورهم وزيادة قدراتهم الإنتاجية، وتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة والاستفادة منها في الرفع من الكفاءة الإنتاجية.
 - كما تساهم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في سد العديد من الفجوات الرئيسية في اقتصاد الدول نذكر منها⁹:
 - ✓ فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.
 - ✓ الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الخبرات والمعارف الفنية، والتنظيمية والتسويقية.
 - ✓ الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.
- ### II.4- شروط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر¹⁰:

تتمثل هذه الشروط في المحددات التي قد تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما وتعتبر بمثابة الشروط اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي وأهمها:

- توفر الاستقرار السياسي: حيث أن توفر استقرار النظام السياسي شرط اساسي لا يستغنى عنه، ويتوقف عليه الاستثمار حتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.
- توفر الاستقرار الاقتصادي: وهنا يتمثل في تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة ما يلي:
- ✓ عناصر الاقتصاد الكلي: توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، معدل التضخم؛
- ✓ السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة: كالسياسات الاستثمارية سياسات التجارة الخارجية، الضريبة؛
- ✓ الحوافز المالية لجذب الاستثمار، كحرية تحويل الاموال (الارباح الخاصة)، الحوافز الجبائية والجمركية؛

II.5- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل فيما يلي¹¹:

- قد يهيمن المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة، فعلى سبيل المثال: في فرنسا يسيطر الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة أرباع قطاع الكمبيوتر و معدات تشغيل المعلومات و في بلجيكا يسيطر على 78% من قطاع الهندسة الكهربائية
- إن الاستخدام المكثف للتكنولوجيا في عملية الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة البطالة في البلد المضيف؛
- إن اختلاف العادات و المعتقدات بين المستثمر و البلد المضيف، قد يؤثر سلباً في الثقافة الوطنية، وهذا من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة؛
- المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة و هذا من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف، وهذا خاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الإستراتيجية؛
- استخدام المستثمر الأجنبي طرق ملتوية من اجل التهرب الضريبي و تحويل العملة الأجنبية... الخ؛

- يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج وكذا خروج الأموال في شكل أرباح و العوائد على المدى الطويل، و هذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج؛
- إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية.

III- واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان:

لقد تبنت سلطنة عُمان سياسة فتح السوق ومحاولة تطويره كلياً من أجل تحقيق التقدم والإزدهار، وقد أولت إهتماماً بالغاً بالإستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد المتغيرات الأساسية على النطاق المحلي والدولي، ولأجل هذا فقد وفرت سلطنة عُمان بيئة مناسبة لجذب الإستثمار الاجنبي المباشر تتميز ب:¹²

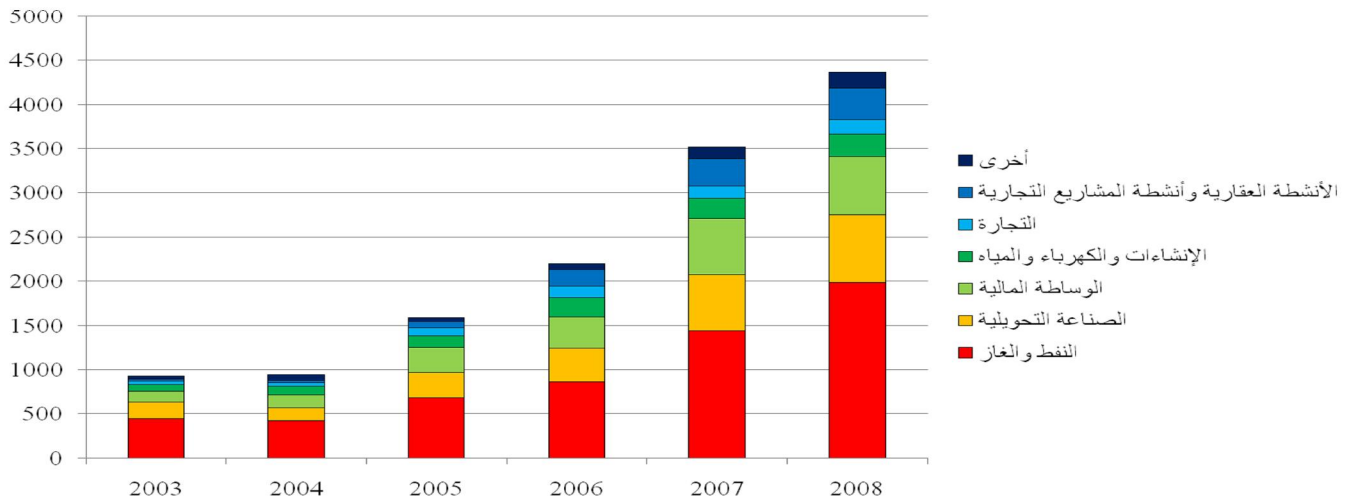
- جهاز حكومي حديث وفعال يتسم بارتفاع مستوى الشفافية وسرعة التكيف مع التغيرات في الاقتصاد والتنفيذ الفعال للسياسات والقرارات والاستقلالية عن التدخل السياسي؛
- احتلت سلطنة عُمان المرتبة A1 في تصنيف شركة Moody's والمرتبة A1 في تصنيف شركة Standard & Poor's؛
- لسلطنة عُمان قطاع مصرفي قوي وأسواق مال يمكن الوصول إليها بسهولة، فضلاً عن نظام مالي مُنظم تحكمه قواعد محكمة؛
- تتمتع سلطنة عُمان بعلاقات دولية ممتازة كما أنها عضو في العديد من المنظمات على غرار كل من: (مجلس التعاون الخليجي، الأمم المتحدة، اليونسكو، منظمة الصحة العالمية، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية)؛
- الموقع الاستراتيجي المتميز لسلطنة عُمان بين المسارات التجارية للشرق والغرب يعطى البلاد أفضلية متميزة في مجال الأعمال؛
- اتخذت سلطنة عُمان العديد من الخطوات نحو تحرير قطاعات الاقتصاد المختلفة وتنظيمها مع تقديم حوافز مختلفة للأعمال وإنشاء هيئات قانونية وتنظيمية قوية ووضع إجراءات وسياسات؛
- تتمتع سلطنة عُمان بأرضية متعلمة ومتنوعة من القوى العاملة المحلية موزعة أفقياً على جميع القطاعات، ورأسياً على جميع مستويات الاقتصاد بالإضافة إلى القوى العاملة الأجنبية الكبيرة .

وقد سعت سلطنة عُمان بعد توفيرها للبيئة المناسبة للاستثمار على كافة المستويات، سياسياً، اقتصادياً... الخ إلى جذب الاستثمار الأجنبي، لا سيما المباشر منه، فقد شجرت السواعد وقدمت العديد من الحفيزات التي من شأنها استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الصدد فقد قدمت سلطنة عُمان العديد من المزايا للمستثمرين الأجانب نذكر منها:

- الإستقرار السياسي والإقتصادي؛
- العملة المستقرة و القابلة للتحويل بالكامل؛
- حرية ترحيل وتنقل رؤوس الأموال و الأرباح دون قيود؛
- لا توجد ضريبة على الدخل الشخصي؛
- السياسة المنفتحة التي تنتهجها سلطنة عُمان والتي تعتمد على حرية التجارة والسوق الحرة؛
- الموقع الأمثل مع سهولة الوصول إلى الأسواق الخليجية والآسيوية والأفريقية؛
- عضوية مؤكدة في منظمة التجارة الدولية؛
- سياسة ملتزمة بتخصيص المرافق الحكومية والتعاون الوثيق بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص؛
- إعفاءات ضريبية مجزية على الشركات قد تصل إلى عشر سنوات؛
- وجود قانون خاص بالإستثمار الأجنبي لحماية حقوق المستثمرين الأجانب؛
- قروض ميسرة بمعدلات فائدة منخفضة وبفترات سداد مريحة؛
- ترحيب حار بالمستثمرين الأجانب مع سياسة واضحة ومفتوحة أمام الإستثمارات الأجنبية وكذلك الدور الهام الذي يضطلع به (المركز العُماني لترويج الإستثمار وتنمية الصادرات)؛¹³
- أسعار خدمات تنافسية؛

- تملك أجنبي كامل: نسبة تملك تبدأ من 70% وتصل إلى 100% بعد موافقة مجلس الوزراء؛
 - خدمات المحطة الواحدة: تساعد المستثمرين على الحصول على كل الاستفسارات والمعاملات التي يحتاجونها في أسرع وقت؛
 - فتح فروع أو مكاتب تمثيل للشركات الأجنبية في عمان: يسمح للشركات التي تقوم بتنفيذ أعمال عبر عقود أو اتفاقيات خاصة مع الحكومة بتأسيس فرع أو فتح مكتب تمثيل تجاري في السلطنة؛
 - الأشكال المختلفة لكيانات الأعمال ومزاياها الرئيسية: يمكن تشكيل أكثر من كيان قانوني في السلطنة لتنظيم عمل المستثمر، ومن بينها شركات المساهمة العامة، وشركات المساهمة المغلقة وشركات محدودة المسؤولية والشركات القابضة؛¹⁴
 - تملك العقارات: فحسباً للقانون العماني يحق للشركات والأجانب تملك الأراضي المخصصة لإقامة المجمعات السياحية.¹⁵
- ولقد جاءت هذه المحفزات فضلاً عن توفير البيئة المناسبة بنتائج مرضية، فقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان نمواً ملحوظاً، وقد بدأ ذلك يتضح جلياً ابتداءً من سنة 2003 كما في الشكل التالي:

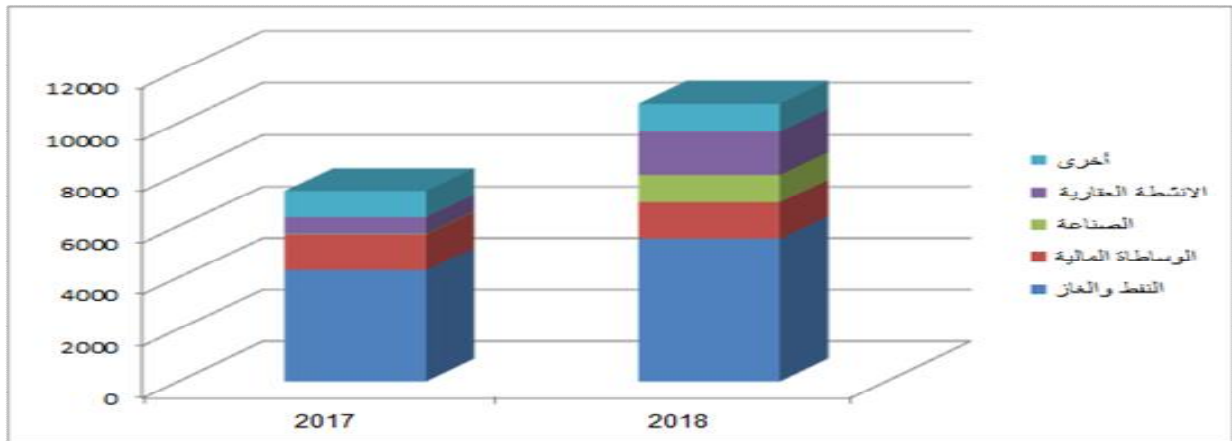
الشكل 1: تنامي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 2003-2008



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، رؤية تطور البنى الأساسية للمرحلة المقبلة، ملتقى عمان الاقتصادي 2010، عمان، أبريل 2010، ص14.

وقد تواصل تنامي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسلطنة عُمان، فقد بلغ إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة حتى نهاية الربع الثاني من العام 2017 نحو 9 مليارات و736 مليوناً و900 ألف ريال عماني مقارنة بنحو 8 مليارات و371 مليون ريال عماني للفترة ذاتها لعام 2017م وذلك بزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي قدرها مليار و365 مليوناً و900 ألف ريال عماني ونسبة نمو بلغت 16.3%،¹⁶ وقد شملت هذه الاستثمارات عدة مجالات كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 2: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع لسنتي 2017/2018

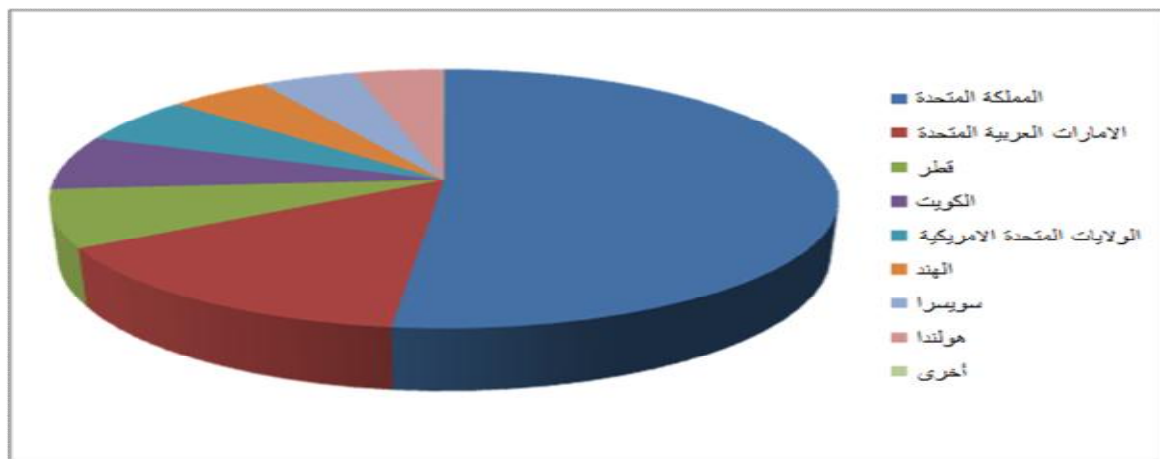


المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على معلومات مركز الاحصاء الوطني لسلطنة عمان

يتضح لنا جليا من الشكلان أعلاه أن الإستثمارات الأجنبية في النفط والغاز تمتلك حصة الأسد، تليها الوساطة المالية، ويبقى ذيل الترتيب بنسبة ضئيلة في النشاطات الأخرى على غرار البناء، السياحة، الأسماك...الخ.

وباختلاف القطاعات التي تنشط فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تختلف البلدان المصدرة لهذه الإستثمارات (البلدان المنشأة)، فنجد أن سلطنة عُمان صرح استثماري غني يستقبل العديد من الاستثمارات من مختلف البلدان، سواء الدول ذات العضوية في مجلس دول التعاون الخليجي، أو الدول الغربية، وهو الموضح في الشكل الموالي:

الشكل 3: الاستثمار الاجنبي المباشر في عمان حسب البلد المنشأ لسنة 2017



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات المركز الوطني للاحصاء العُماني.

يتضح لنا من الشكل أعلاه أن للمملكة المتحدة حصة الأسد في هذه الاستثمارات بما يفوق 50% من اجمالي حجم الاستثمارات وهي تنشط أساسا في استخراج النفط والغاز، تليها الامارات العربية المتحدة التي تنشط في مجال الصناعات التحويلية والوساطة المالية، تليها قطر والكويت اللتان يستهدف نشاطهما قطاع العقارات والاستثمار وقد كان للهند نصيب بشكل أقل مقارنة بباقي الدول التي تنشط في مجال الانشاءات والتجارة.

IV- السياسات والحوافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عُمان:**1.IV- مؤشرات جذب المشاريع الإستثمارية الأجنبية بسلطنة عُمان:**¹⁷

- بلغ مؤشر أداء الخدمات اللوجستية 3.2 بترتيب في المركز 50 عالمياً لسنة 2018؛
- توزيع استثمارات قطاع خدمات الاعمال المستقبلية ل عام 2018 ب أربعة (04) مشاريع؛
- تصدرت سلطنة عُمان رتبة أهم مُستقبل في المنطقة من حيث تكلفة المشاريع بقيمة 19.6 مليار دولار وبحصة 23.5 % من الإجمالي العربي؛
- لغت تكلفة النشاط التجاري لقطاع التصنيع الوارد حسب الدولة المستقبلية ب 3 204.5 مليون دولار بعدد سبعة (07) مشاريع؛
- بلغت استثمارات قطاع الفحم والنفط والغاز حسب الدولة المستقبلية ب 2 614.5 سنة 2018 و 421.9 سنة 2017 بارتفاع قدره 83.86% عن 2017؛
- صُنفت سلطنة عُمان في المركز 78 عالمياً حسب سهولة الأعمال التجارية لسنة 2019 بقيمة 67.19 مليون دولار؛
- احتلت سلطنة عُمان المركز الرابع عربياً ب 36 إشارة حسب ما رصدته قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي الجديدة في العالم المعدة من طرف مجموعة "فاينانشيال تايمز البريطانية" نوايا او اشارات لاستثمارات جديدة متوقعة من قبل الشركات العالمية في الدول العربية خلال عام 2018.
- وتحدد عدد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد لسلطنة عُمان وتكلفتها لسنتي 2017 و 2018 بمعدل تغيير 50 % حسبما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (1): الإستثمار الاجنبي المباشر الجديد الوارد إلى سلطنة عُمان لسنتي 2017 و 2018.

الدولة	2018		2017		معدل التغير %	
	عدد المشاريع	التكلفة (مليون \$)	عدد المشاريع	التكلفة (مليون \$)	عدد المشاريع	التكلفة (مليون \$)
سلطنة عمان	57	19,635.3	38	4258.7	50%	361%

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واثمان الصادرات، نشرة ضمان الإستثمار، مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2018، الربع الثاني، 2019، ص 14.

2.IV- السياسات والحوافز القانونية والإقتصادية لجلب الإستثمار الاجنبي المباشر في سلطنة عُمان:

يسمح قانون الإستثمار الأجنبي لسلطنة عُمان عدة مزايا وحوافز للمستثمرين الأجانب منها:

1.2.IV- التملك ونسب الإستثمار:

- تسمح بملكية ب 100 % أجنبية من الشركات في اكثر القطاعات؛
- تخفيض عدم تكافؤ ضريبة الدخل المخفض بين الشركات العُمانية والأجنبية وذلك برفع النسبة الوحيدة للشركات العُمانية من 7.5 % الى 12 % وتنزل النسبة للشركات الأجنبية من (15-50 %) الى (5-30%)؛
- كما تم إعادة تعريف الشركات الأجنبية بتلك التي يكون نسبة التملك بها (70 %) ملكية اجنبية بدلاً من (49 %) حالياً؛
- وسمحت للشركات غير الخليجية بامتلاك البنايات وتأجير الأراضي؛
- السماح بالملكية الأجنبية الكاملة في قاع الخدمات وذلك بالتوفيق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، بدء في 2003 بقطاع تقنية المعلومات¹⁸.
- كما نصت (المادة 10) من المرسوم السلطاني رقم 50/ 2019 لقانون استثمار رأس المال الاجنبي بسلطنة عُمان على " منح المشروع الاستثماري الذي يؤسس لاقامة مشروعات استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية في أنشطة المرافق العامة والبنية الأساسية او الطاقة الجديدة او المتجددة او الطرق أو المواصلات او الموانئ موافقة واحدة على اقامة المشروع الاستثماري وتشغيله وإدارته بما في ذلك تراخيص البناء والقوى العاملة، وتكون هذه الموافقة نافذة بذاتها دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر بشأنها"¹⁹.

- وتوضح (المادة 18) من المرسوم السلطاني رقم 2019/50 لقانون استثمار رأس المال الاجنبي بالسلطنة أنه "يتمتع المشروع الاستثماري بجمع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني وفقا للقوانين المعمول بها في السلطنة، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية الوزير تقرير معاملة تفضيلية للمستثمر الاجنبي تطبيقا لمبدأ المعاملة بالمثل.
- كما يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح مجموعة مزايا إضافية لمشاريع الاستثمار الأجنبي التي تؤسس في المناطق الأقل نمواً في السلطنة"²⁰.
- IV.2.2- حرية التحويلات:**

- تحدد ضوابط وشروط تحويل الاموال الخاصة بالمشاريع الإستثمارية الأجنبية حسب ما نصت عليه المادتان (المادة 26 و 27) من المرسوم السلطاني رقم 2019/50 لقانون استثمار رأس المال الاجنبي بسلطنة وتحدد من خلال الاتي:
- مراعاة القوانين المعمول بها في السلطنة، للمستثمر الأجنبي حرية القيام بجميع التحويلات الخاصة بالمشروع الاستثماري من / وإلى خارج السلطنة في أي وقت، وتشمل التحويلات الأتي:
- أ- عائدات الاستثمار الأجنبي.
 - ب- حصيلة بيع أو تصفية كل أو بعض المشروع الاستثماري.
 - ج- حصيلة المبالغ الناتجة عن تسوية منازعات المشروع الاستثماري.
 - د- التعويض الحاصل عليه نتيجة نزع ملكية المشروع الاستثماري للمنفعة العامة.
 - هـ- قيمة أقساط القروض أو التمويل التي تحصل عليها المشروع الاستثماري من الخارج.
 - و- أي تحويلات لاستيراد والتصدير مرتبطة بنشاط المشروع الاستثماري.
 - ز- أي مستحقات خارجية لإيجار أليات أو عقود تقديم خدمات في إطار عمل المشروع²¹.
- ويجوز للمستثمر الأجنبي- وفقا للقوانين المعمول بها في السلطنة- نقل ملكية المشروع الاستثماري كليا أو جزئيا إلى مستثمر أجنبي آخر، أو عُماني، أو التنازل عنه لشريكه²².

V. آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على جوانب التنمية بسلطنة عمان:

لقد عمدت سلطنة عُمان محاولة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق التنمية ورفع معدلات النمو الإقتصادي وسيتم عرض بعض آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على أبعاد التنمية في سلطنة عُمان كما يلي.

1.V- دور الإستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية:

ان قياس التنمية الاقتصادية يكون بعدة مؤشرات، في محاولة لإظهار مدى تحقيق الأهداف في المجال الاقتصادي، وبالنسبة لموضوع الدراسة اخترنا بعض المؤشرات وهي:

أ- نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي:

حيث يعتبر مؤشر نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر من الناتج المحلي الاجمالي مدخل لإظهار تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها سلطنة عُمان خلال 2010-2017 كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (2): نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي 2010-2016

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة	2.12	2.40	1.78	2.04	1.59	-3.15	3.39	4.02

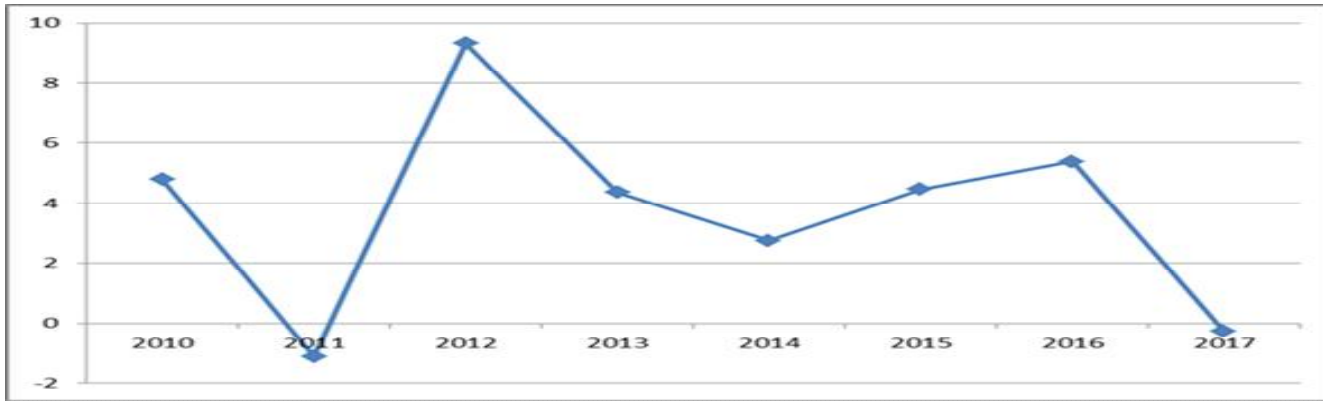
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

عرفت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي تطوراً متذبذباً يزيد وينقص خلال خمس سنوات من 2010 إلى 2014، إلا أن الجدير بالذكر أن سنة 2015 سجلت قيمة سالبة وذلك يرجع أساساً إلى انخفاض أسعار النفط، وهذا ما يوضح لنا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قليلة الاثر على المؤشرات الكلية الاقتصادية في سلطنة عُمان.

ب- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

حققت سلطنة عُمان معدلات نمو متباينة بين الإنخفاض والإرتفاع تبعاً للتطورات التي يمر بها العالم، ويهدف هذا المؤشر إلى رصد التطور في الناتج المحلي الإجمالي، وهو كالتالي في سلطنة عُمان:

الشكل 4: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عمان 2010-2017



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من الشكل أعلاه فإن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي متقلبة، فنجدها تارة موجبة وتارة سالبة، حيث سجلت سنة 2011 نسبة سالبة تقدر بـ 1.11% وذلك راجع أساساً لتوتر الأوضاع الاجتماعية والسياسية نتيجة لتفشي حمى الربيع العربي، لكن سرعان ما تم تدارك ذلك وحققت عمان قفزة نوعية فقد سجلت في العام الموالي الذي هو 2012 نسبة إيجابية قدرت بـ 9.33% وذلك نتيجة لبعض الإصلاحات التي شهدتها سلطنة عُمان وتعتبر أعلى نسبة وصلت لها خلال سنوات الدراسة، لترجع لتتخفّف بشكل متذبذب لتصل إلى أقل نقطة سنة 2017 والتي قدرت بـ 0.27% حسب معطيات البنك الدولي.

ج - متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

حققت سلطنة عُمان معدلات نمو متذبذبة هي الأخرى في ما يخص متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي خلال (2010-2017) وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول (03): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عمان 2010-2017 و.دولار أمريكي

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	19281.00	20986.08	22134.8	21286.84	20469.14	16406.71	15102.38	15668.37

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

حقق متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي ارتفاعاً إلى غاية سنة 2012 وذلك يرجع أساساً لارتفاع أسعار النفط، ومن ثم بدأت تنخفض حتى وصلت أقل قيمة لها سنة 2017 والتي بلغت 15 668.37 دولار أمريكي، بعدما كانت 22 134.80 سنة 2012 .

V.2- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاجتماعية:

يرتكز قياس التنمية الاجتماعية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، على إيضاح وإبراز الأثر الذي تمارسه هذه الاستثمارات، على التشغيل ومكافحة البطالة، وهذا الذي يساهم في تخفيض مستويات الفقر من خلال توفير أكبر قدر ممكن من شرائح العمالة المحلية على تحسين مستوى معيشتهم، والجدول التالي يوضح تطور نسب التشغيل في سلطنة عمان من 2010 إلى 2017.

الجدول (4): تطور نسب التشغيل في سلطنة عُمان 2010-2017

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة	59.40	61.06	62.66	64.34	65.96	67.29	67.56	67.90

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسب التشغيل في تزايد مستمر طول سنوات الدراسة فقد ارتفعت نسبة التشغيل من 59.4% سنة 2010 إلى 67.9% سنة 2017، وهذا لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً هاماً في خلق مناصب الشغل، وبما أن سلطنة عُمان وفرت البيئة المناسبة إضافة لمرونة سوق العمل فقد حققت نتائج إيجابية.

V.3- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية البيئية:

قد بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بالسلطنة نحو 527 مشروعاً يتم تنفيذها من خلال 392 شركة عربية وأجنبية بتكلفة إجمالية تبلغ نحو 38.3 مليار دولار وتوفر هذه المشروعات نحو 84.8 ألف وظيفة، وأنه خلال الفترة ما بين يناير 2011 ونهاية ديسمبر 2016 تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية الواردة للسلطنة في قطاعات النفط والغاز الطبيعي والفحم بقيمة 1.2 مليار دولار، وفي قطاع المواد الكيماوية بقيمة 1.1 مليار دولار، وبقطاع المعادن بقيمة 983 مليون دولار.²³

وتجدر الإشارة إلى أن سلطنة عُمان تستمر في تبني القوانين والأنظمة لتسيير مواردها الطبيعية دون الإخلال بالتوازن البيئي، وعليه فقد أصدرت سلطنة عُمان ثلة قوانين نذكر منها:²⁴

- قانون 114/2001 لحماية البيئة ومكافحة التلوث؛
 - قانون 115/2011 لحماية مصادر مياه الشرب من التلوث؛
 - قانون 6/2003 وهو للمحميات وصون الأحياء الفطرية، والمقصود بهذه الأخيرة جميع أنواع الكائنات الحية من نباتات وحيوانات وبكتيريا وفطريات وغيرها في مواطنها الأصلية أو خارجها؛
 - القرار الوزاري 118/04 الخاص بإصدار لائحة التحكم في ملوثات الهواء التلوث المنبعثة من مصادر ثابتة؛
 - القرار الوزاري 159/2005 الخاص بإصدار لائحة التحكم في المخلفات السائلة في البيئة البحرية؛
 - مرسوم سلطاني رقم 5/2011 المتعلق بإصدار قانون النفط والغاز.
- كل هذه القوانين وأخرى تصب في الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة العمانية وذلك من أجل تحقيق حماية البيئة، تقييم وإدارة التلوث، فضلاً عن إيجاد الحلول المناسبة وتطبيقها.

VI. خلاصة:

تحقق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المكاسب يمكن أن تستغل في التنمية بجميع القطاعات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، فهي تعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية لاسيما للدول السائرة في طريق النمو ومنها سلطنة عُمان، هذه الأخيرة التي تعمل جاهدة على توفير البيئة المناسبة من أجل استقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فضلاً عن المحفزات التي تقدمها، وتسعى من خلال ذلك إلى تحقيق جملة من الأهداف المسطرة ضمن خططها التنموية، ورغم أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سلطنة عُمان معتبرة، ومناخ استقطابها مهيئ، إلا أن أثرها خاصة على المتغيرات الاقتصادية الكلية لا يزال ضئيلاً، الأمر الذي يستدعي مضاعفة الجهود لتهيئة بيئة الأعمال أكثر فعالية لتحقيق أحسن نتائج ومردودية.

مما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تؤثر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية من جميع أبعادها؛

- من خلال التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى سلطنة عُمان يتضح جليا أن سلطنة عُمان تولي اهتماماً لقطاع النفط والغاز دون القطاعات الأخرى، وأن حصة الأسد للاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت للمملكة المتحدة من خلال مشاريع استخراج النفط والغاز، إضافة للصناعات التحويلية؛
- كان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر ذو وقع إيجابي على التنمية الاجتماعية، فقد ساعد على تحقيق نموًا واضحًا في مستوى التشغيل في عُمان؛
- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرات الاقتصادية كان محدود، وهذا يرجع إلى أن أسعار النفط تتحكم بذلك، فسلطنة عُمان هي الأخرى مصدرة للنفط والغاز ولا زالت تعتمد على الواردات النفطية بما يفوق 64%؛
- تم سن العديد من القوانين والمراسيم في ما يخص الحفاظ على البيئة وهذا ضمن التنمية البيئية والتي تعد جزءًا هامًا من التنمية الشاملة والمستدامة وأساساً للمحافظة على حقوق الأجيال القادمة.
- إسترداد التقنية المتطورة في جميع المجالات الاقتصادية ومحاولة الاستفادة منها وتوطين الخبرات، وتطوير البنية التحتية.
- السعي المستمر من أجل تنمية القدرات والكفاءات العمانية من خلال الاستفادة من الخبرات الأجنبية.

- الإحالات والمراجع :

1. عبد المجيد قدي. (2005). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. ط2. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ص. 251.
2. يوسف مسعداوي. (2018). تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لبعض حالات الدول العربية. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. جامعة بسكرة. الجزائر. العدد الثالث. جوان 2018. ص. 163.
3. جوامع ليبية. (2015). أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية 2000-2012. أطروحة دكتوراه. جامعة بسكرة. الجزائر. ص. 13.
4. مصباح بلقاسم. (2005). أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر. مذكرة ماجستير. جامعة الجزائر. الجزائر. 2005. ص. 7.
5. بيوض محمد العيد. (2011). تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصادات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب. مذكرة ماجستير. جامعة فرحات عباس سطيف. الجزائر. ص. 35.
6. عبد المطلب عبد الحميد. (2006). العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها. الدار الجامعية. الإسكندرية. القاهرة. ص. 185.
7. نورية عبد محمد. (2012). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010. أطروحة دكتوراه. جامعة سانت كليمنتس البريطانية. العراق. ص. 14.
8. بلعيد بلعوج. (2002). الآثار المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الشركة متعددة جنسيات في ظل العولمة. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة محمد خيضر. بسكرة. العدد الثالث. أكتوبر. ص. 61.
9. مجاهد سيد أحمد. (2012). دور السياسة النقدية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الجزائر (2000-2010). مذكرة ماجستير. جامعة بشار. الجزائر. ص. 72.
10. دلال بن سمية. صالح مفتاح. (2008). واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة حالة الجزائر. بحوث اقتصادية عربية. العدد 44. ص. 110. 111.
11. طاهر مرسي عطية. (2001). إدارة الأعمال الدولية. ط2. دار النهضة العربية. القاهرة. مصر. ص. 251. 250.
12. وزارة الاقتصاد الوطني (2010). رؤية تطوير البنى الأساسية للمرحلة المقبلة. ملتقى عمان الاقتصادي 2010. عمان. ص. 14.
13. حوافز الاستثمار في سلطنة عمان على ضوء قوانين الشركات التجارية واستثمار رأس المال الأجنبي (2019.07.16) منتدى . استثمار في عمان. ص. 2.
- أنظر الموقع: <http://www.oman.om/wps/portal/index/bz/InvestmentInOman> . بتصرف.
15. حوافز الاستثمار في سلطنة عُمان. مرجع سابق. ص. 4. بتصرف.
16. <https://www.ncsi.gov.om> تم الاطلاع 2019.07.16.
17. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات. (2019). نشرة ضمان الاستثمار. مشاريع الاستثمار الاجنبي الجديدة في الدول العربية لعام 2018. الربع الثاني. ص. 23. 14.
18. معاوية أحمد حسين. (2014). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للإقتصاد والإدارة. السعودية. الرياض. مجلد 28. العدد 2. ص. 120.
19. الجريدة الرسمية. مرسوم سلطاني رقم 2019/50. قانون استثمار رأس المال الاجنبي. العدد. 1300. ص. 11.
20. مرسوم سلطاني رقم 2019/50. المرجع نفسه. ص. 13.
21. مرسوم سلطاني رقم 2019/50. المرجع نفسه. ص. 15.
22. مرسوم سلطاني رقم 2019/50. المرجع نفسه. ص. 15.
23. أنظر الموقع: 2019.07.17. <http://omandaily.om/?p=384215>.
24. أنظر الموقع: 2019.07.17. <https://omanportal.gov.om>.